وطني او اعادة الانتخابات . وبالفعل فبعد مقابلتها لرئيس الدولة في ٧٤/٢/٢٠ لاطلاعه على نتيجة الاستشارات الائتلافية ، اعلنت في بيان لها أمام الصحفيين انها أبلغت الرئيس ان بامكانها تأليف حكومة تعتمد على ائتلاف بين المعراخ وكتلتي الاحرار المستقلين والنواب العرب ، بعد أن استبعدت حركة حقوق المواطن . وجاء في بيان مئير ايضا أنها ستبقي الحقائب الوزارية التي خصصتها للمفدال شاغرة ريثما تحل مشكلة من هو اليهودي ، واكدت مئير ان حكومتها ستعتمد على أصوات ٥٨ نائبا . واعلنت مئير انها طلبت امهالها اسبوعا لكي تسمي الوزراء وتوزع الحقائب الوزارية ، وقد وافق رئيس الدولة على طلبها هذا .

لقد كان باستطاعة مئير أن تطلب منحها ثلاثة اسابيع اخرى للاستمرار في مهمتها لتشكيل حكومة او ان تتخلى عنها وتعيد التكليف الى رئيس الدولة ، الذي يحق له ان يلقي على عاتق مرشح آخر سواء من المعارضة او من المعراخ مهمة تشكيل الحكومة . لكن جولدا مئير ارادت بقرارها هذا ، فرض الامر الواقع على شركائها الائتلافيين المحتملين ، وبالذات المفدال ، ومن ناحية ثانية قطع الطريق على مطلب اقامة حكومة تكتل وطني، ذلك المطلب الذي اخذ يطرح كمخرج للازمة ، ليس من المفدال فقط ، بل أيضا من كتلة « رافي » في حزب العمل .

ردود الفعل

لم يكن اعلان جولدا مئير تشكيل حكومة اقلية مفاجأة للمراقبين لتطورات الاحداث السياسية والمفاوضات الائتلافية ، وقد تضاربت الاراء حول صلاحية وامكانية مثل هذه الحكومة بالقيام بمتطلبات المرحلة الراهنة . وكانت المواقف تتوزع بين مؤيد لها بتحفظ وبين معارض . وقد عبر عن الرأي الاول بروفيسور شلومو افينيري حيث قال : « يبدو لي أن حكومة أقلية كهذه تستطيع ان تحظى بثقة الشعب ، لكن الامر يتعلق بتركيب الحكومة ، فاذا ظهرت اكبر كتلة في الكنيست اي كتلة المعراخ، في الصورة نفسها التي ظهرت فيها الحكومة السابقة ، فان الثقة بين الجمهور كما يتراءى لي ستكون ضئيلة ، ولذا فعلى المعراخ ان يضع في الاماكن الاساسية وجوها جديدة ، واعني بذلك أشخاصا مثل رابين وايبن والون .. » « راجع ٧٠/٢/٢٣ ملحق ٤٧٠) . وافينيري هنا لا يتحدث كما هو واضح من كلامه عن الثقة البرلمانية . بالحكومة وعن امكانيات عملها وقدرتها على اتخاذ قرارات ، بل عن الثقة الشعبية كما يراها هو . وهو في نظرته هذه التي نادى بها يشكل استمرارا لبعض اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي التي طالبت في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بتغييرات في القيادة السياسية للمعراخ وبالرجال صانعي القرار في المرحلة المقبلة . ولكن على الرغم من ذلك ، يصعب القول ، ان هذا الاتجاه ، رغم انه لاقى دعما وتأييدا داخل حزب العمل نفسه ، قد أصبح من القوة بحيث يفرض التغيير ، وذلك بسبب بنية حزب العمل « الائتلافية » ، حيث ان اخطار الانشقاق قائمة في مثل هذه الحالة ، هذا اذا افترضنا جدلا ان القوى المطالبة بالتغيير داخل حزب العمل ، هي اصلا موحدة الرأي حول هذه الضرورة وقادرة عليه فعلا .

اما بروفيسور رؤبين يارون فقد عبر عن وجهة نظر معارضة لوجهة نظر بروفيسور افينيري حيث قال : « ... السؤال الاساسي هو هذا : هل ستكون لهذا الشعب الذي يعيش في هذه الدولة، ثقة بهذه الحكومة ؟ ليس لدي ادنى شك في أن الجواب على هذا السؤال سلبي ، واعتقد ان عدم اشتراك المفدال في الحكومة كان نقطة تحول. فبعد حرب يوم الغفران بدأ الحديث عن فقدان الثقة بالحكومة . وعندما لا تكون ثقة في الداخل فلا يمكن ان تكون ثقة في الخارج . لقد قال زميلي شلومو افينيري ان الون وايبن جديدان لكونهما لم يشتركا في اتخاذ القرارات، ولا اريد ان ادخل هنا بالتفاصيل ، ولكنني اعتقد أن هذا تقدير خاطىء فاحدهما كان نائب رئيسة الحكومة ووضع مشروعا يتعلق بالضفة الغربية واجتمع مع الملك حسين ولذا لا يمكن ان نقول انه شخصية جديدة في الحكومة » واضاف يارون : « السؤال هو : ما هو خط الحكومة الذي يتوجب اتباعه ؟ اذا كان المطلوب هو اتخاذ قرارات دون أن نسأل عن مدى سلامة هذه القرارات ، فان حكومة الاقلية باستطاعتها اتخاذ قرارات كهذه ، ولكن هذا ليس الاساس، كما ان تأليف الحكومة ليس هو الموضوع، بل الامر الاساسي هو — في رأينا — انه ينبغي التمعن جيدا في اتخاذ القرارات في الظروف الحالية . وهكذا فان من المؤكد ان تحظى حكومة